شرح نخبة الفكر

المحاضرة الثالثة

د. عمر بن عبد الله المقبل

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم وبارك على المبعوث رحمة للعالمين، نبينا وإمامنا، وسيدنا محمدٍ بن عبد الله وعلى آله وصحبه ومن والاه.

أما بعد، أيها الإخوة والأخوات، والحضور الكرام، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، ومرحبًا بكم في هذا الدرس الثالث من دروس شرح نخبة الفكر، ضمن هذا المشروع العلمي المبارك البناء العلمي.

كنا في الدرس الماضي تناولنا كلام الحافظ ابن حجر -رحمه الله- في مقدمة كتابه، حول قضايا تتعلق بطرق وصول الخبر إلينا، وكان مما قاله -وهذا نلخصه باختصارٍ؛ لندخل إلى الدرس الجديد-، بيَّن أو ذكر -رحمه الله- أن الخبر -ويدخل في مسمى الخبر الحديث- ذكر -رحمه الله- أن الخبر يصل إلينا بأحد طريقين لا ثالث لهما: إما أن يكون له طرقٌ محدودةٌ بعددٍ معينٍ، وإما أن يكون له طرقٌ لكن لا حصر لها، وبيَّن أن هذا الثاني الذي لا حصر له هو المتواتر، وأشرنا فيما سبق إلى أن المتواتر ليس من مباحث علم المصطلح، ولكن يذكره المحدثون في كتب علوم الحديث من أجل تكميل القسمة بينه وبين خبر الآحاد، الذي هو النوع الثاني ، أو الصورة الثانية، أو القسم الثاني الذي ذكرناه مما تصل

إلينا به الأخبار، وهي التي يكون لها طرقٌ محدودةٌ، وذكر -رحمه الله- أن هذا النوع أو القسم الثاني ينقسم إلى ثلاثة أقسامٍ: إما أن يكون مشهورًا، وإما أن يكون عزيزًا، وإما أن يكون غريبًا.

وتوقف الحديث بنا عند نوع الغريب، ولكن قبل أن ندخل إلى نوع الغريب الذي سنبتدئ به -بإذن الله تعالى- أود أن أشير إلى نقطتين تُلحقان بالدرس السابق، وهما:

أولًا: المتواتر عند المحدثين نوعان: هناك متواترٌ لفظيٌّ، وهناك متواترٌ معنويٌّ، هناك أحاديث متواترةٌ لفظيًّا، يعني أن لفظه يتواتر، بحيث يرويه جمعٌ كثيرٌ من الصحابة -رضي الله تعالى عنهم- ، ويكون الحديث يدور على لفظٍ واحدٍ تقريبًا، ومن أشهر ما يمثَّل به، هو حديث: «من كذب عليَّ متعمدًا فليتبوأ مقعده من النار»، فهذا رواه عشراتٌ من الصحابة -رضي الله عنهم-، هذا المتواتر اللفظي.

فيه نوع -وهو الأكثر- الذي يسميه العلماء: المتواتر المعنوي، ما حقيقته؟ هذا الذي يرد على معنى واحدٍ، لكن بألفاظ مختلفة، ومن أشهر ما يمثل له مثلًا: أحاديث السواك، فمثلًا النبي -عليه الصلاة والسلام- حثَّ على السواك بصورٍ مختلفةٍ، قوليةٍ، وفعليةٍ، لكن إذا أردت أن تجمعها، فلن تجدها بلفظ واحد، كلفظ حديث: «من كذب عليَّ متعمدًا فليتبوأ مقعده من النار»، لكن ستجد أنه إذا دخل بيته بدأ بالسواك، وإذا قام من الليل يشوص فاه بالسواك، وفي قوله مثلًا: «لو أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل صلاةٍ»، وفي الحديث الآخر:

«عند كل وضوءٍ»، وهكذا، تجد العبارات مختلفةً، لكن المؤدى واحدٌ، وهو الحض على السواك.

ومن الأبيات المشهورة، التي يتداولها بعض العلماء، وذكره الكتاني في كتابه "النظم المتناثر في الحديث المتواتر" ذكر بيتين، يحسن بطالب العلم أن يحفظهما؛ لأن فيهما مجموعةٌ من الأمثلة على الأحاديث المتواترة، حيث يقول -رحمه الله:

مما تواتر حديث من كذب   ومن بنى لله بيتًا واحتسب

مما تواتر حديث من كذب، والذي هو: «من كذب عليَّ متعمدًا»، ومن بنى لله بيتًا واحتسب، يقصد بذلك: «من بنى لله بيتًا ولو كمفحص قطاةٍ»، ونحو هذا الحديث «بنى الله له بيتًا في الجنة»، الأحاديث الواردة في فضل بناء المساجد، .

ورؤيةٌ شفاعةٌ والحوض   ومسح خفين وهذه بعض

ورؤية يعني الأحاديث الواردة في رؤية الله -عزَّ وجلَّ- في الآخرة.

يقول الناظم:

مما تواتر حديث من كذب   ومن بنى لله بيتًا واحتسب

ورؤيةٌ شفاعةٌ والحوض		ومسح خفين وهذى بعض

يعني هذه بعض الأحاديث المتواترة.

النقطة الثانية متعلقةٌ بالمشهور، الذي سبق الحديث عنه فيما سبق، وقلنا ما رواه على رأي الحافظ ثلاثةٌ فأكثر، بشرط ألا يصل إلى حد التواتر، وما قيل في

التواتر، يقال في المشهور، فهما نوعان: مشهورٌ اصطلاحيٌّ، ومشهورٌ غير اصطلاحيٍّ.

المشهور الاصطلاحي نقصد به الذي ينطبق عليه التعريف، وهو ما رواه ثلاثةٌ فأكثر، بشرط ألا يصل إلى حد التواتر، ويمثلون له بحديث عبد الله بن عمرو المتفق عليه: «إن الله لا يقبض العلم انتزاعًا ينتزعه من صدور العلماء» الحديث.

المشهور غير الاصطلاحي، وهو الأكثر ورودًا، يعني الذي لا تنطبق عليه الشروط في التعريف، ولكنه اشتهر على ألسنة الناس، على ألسنة العلماء، سواءً كانوا علماء الحديث، أو غير علماء الحديث، وبناءً عليه ألف السخاوي كتابه المشهور "المقاصد الحسنة، فيما اشتهر من الأحاديث على الألسنة".

الضابط في هذا الكتاب ما هو؟ هو الشهرة، الاصطلاحية أم غير الاصطلاحية؟ غير الاصطلاحية، فمثلًا يذكر حديث: «إنما الأعمال بالنيات»، مع أنه على التعريف الاصطلاحي -كما سيأتي- من نوع الغريب، ويذكر مثلًا حديث: «نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه»، مع أن هذا مشهورٌ عند النحاة، لكنه على الألسنة دارجٌ، وهو لا يصح، «اطلبوا العلم ولو في الصين»، مشهورٌ ولكنه ضعيفٌ، فالضابط هنا إذن ليس المعنى الاصطلاحي، وإنما المعنى غير الاصطلاحي، والضابط هو دورانه على الألسنة.

جاء العجلوني، فألف كتابه الآخر تتميمًا لهذا الكتاب، بل زاد عليه ما يقارب الضعف وزيادة بقليلٍ، وسماه "كشف الخفاء ومزيل الإلباس في ما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس".

الحاصل إذن أن العلماء يطلقون الشهرة فإذا قالوا: حديثٌ مشهورٌ، لا تستعجل وتقول: هذا ليس بمشهورٍ على التعريف الذي درسناه، لا، يطلقون الشهرة ويريدون بها غير الاصطلاحية، وهذا أكثر استعمالًا من المشهور غير الاصطلاحي.

أُأكد على نقطةٍ أخيرةٍ، قبل أن نبدأ بالكلام على نوع الغريب، وهي أن وصف الشهرة الحديث بأنه مشهورٌ، سواءً قلنا اصطلاحيٌّ أو غير اصطلاحيٍّ، وصف الحديث بأنه عزيزٌ -كما تقدم- لا علاقة له بالتصحيح والتضعيف، إنما هي أوصافٌ تتعلق بالإسناد، كيف ورد به الخبر فقط، هل ورد على طريقة المشهور، أو على حد المشهور، أو على حد العزيز ونحو ذلك، أم ورد على حد الغريب فقط، ما له علاقة بقضية صحيح أو ضعيف، قضية الصحة والضعف هذه تحتاج إلى نظرٍ آخر كما سيأتي في كلام المصنف -رحمه الله-، حينما يقول: وفيها، أي في أخبار الآحاد المقبول والمردود إلى آخره.

هذا خلاصة ما تقدم الكلام عليه في الدرس الماضي، وما أضفناه إليه.

نبدأ الآن بكلام المصنف -رحمه الله: وكلها سوى الأول آحادٌ، وفيها المقبول والمردود بتوقف الاستدلال بها على البحث عن أحوال رواتها دون الأول، وقد يقع فيها ما يفيد العلم النظري بالقرائن على المختار، وأظن هذا تكلمنا عنه، لكن بقي الكلام على الغرابة، نبدأ الكلام على الغرابة.

تقدم معنا أن الغريب يقول الشيخ الحافظ: ثم الغرابة إما أن تكون في أصل السند أو لا، فالأول المطلق، والثاني الفرد النسبي، ويقل إطلاق الفرد عليه أي على النسبي.

الآن الغرابة يقول الشيخ: إما أن تكون في أصل السند، أو لا، ما المقصود بأصل السند؟ الشرَّاح بعضهم يجعله منتهاه، وبعضهم يجعله أوله، لكن مراد الحافظ هنا في هذا السياق: الأصل هو المخرج الأعلى من جهة الصحابي، فمثلًا في حديث النية، الذي سنمثل به بعد قليلٍ، مخرج أو أصل السند فيه من هو؟ عمر بن الخطاب -رضي الله عنه وأرضاه- فيعتبرون الآن من هذه الجهة الغرابة يعتبرونها وقعت في أصل السند، أي أنه لا يُعرف هذا الحديث إلا من جهة عمر -رضي الله عنه-، فمن هنا بدأ وصف الحديث بالغرابة، لكونه لا يُعرف إلا عن عمر -رضي الله تعالى عنه وأرضاه-، بمعنى الآن لو أتينا وبحثنا كما فعل أهل العلم مثلًا، بحثوا فلم يجدوا في الدنيا حديثًا يصح لحديث النية إلا من هذا الطريق، الذي هو طريق عمر، ولا عن عمر إلا عن طريق علقمة بن وقاص الليثي، ولا عن علقمة إلا من طريق محمد بن إبراهيم التيمي، ولا من طريق محمد بن إبراهيم التيمي، إلا عن طريق يحيى بن سعيد الأنصاري، شيخ الإمام مالك، وعن يحيى تناوله الناس ورواه الناس، لاحظوا التفرد كم وقع؟، في أربع طبقاتٍ من طبقات الإسناد.

لنفترض أن عمر رواه عنه جماعة من التابعين وغيرهم، هل يُخرج هذا الحديث عن كونه غريبًا؟ الجواب: لا، لماذا؟ لأن الغرابة وقعت في أصل السند، وهو

الصحابي -رضي الله عنه-، وبعض العلماء -للفائدة- بعضهم يجعل الغرابة منطلقها ممن دون الصحابي، لكن نحن الآن -حتى لا نتشتت ونحن في متنٍ مختصرٍ- نتكلم فيما ذكره الحافظ -رحمه الله تعالى-، وقبل أن ننطلق في هذه التفاصيل، فقط أردتُ أن أبيِّن ما معنى أصل السند، ثم ننطلق -بإذن الله- إلى النوعين، لكن الغريب من حيث هو، ما المقصود به؟ الغريب في اللغة واضحٌ، هو النائي أو البعيد، ولهذا يسمى المسافر إلى بلادٍ أخرى غريبًا؛ لكونه نأى عن دياره وأهله ونحو ذلك، لكنه في اصطلاحهم -اصطلاح المحدثين- ما انفرد بروايته راوٍ واحدٌ في أي طبقةٍ من طبقات السند، والمثال الذي سبق ذكره قبل قليلٍ، هذا يصلح شاهدًا، ذكرنا حديث عمر، إلى الطبقة الرابعة من طبقات الإسناد، فهذا يسمى غريبًا، ونؤكد هنا لا علاقة هنا القضية صحيحٌ أو ضعيفٌ، هنا نحن نتكلم عن وصف الإسناد فقط.

إذا تبين هذا فما مراد المؤلف -رحمه الله- بقوله: إما أن تكون في أصل السند أو لا، ما مراده؟

أصل السند بينّاه، يقول: أو لا، يعني أو لا تكون الغرابة في أصل السند، بمعنى أن الغرابة تكون نسبيةً، ولهذا يقول: الأول يسمى الفرد المطلق، لاحظوا تعريف الشيخ الحافظ ابن حجر، حينما قال: الأول يسمى الفرد المطلق، يعني يقول لك يا طالب العلم تجد في كلام المحدثين، قد يقولون: هذا حديث غريبٌ ويسكتون، أو يقولون: هذا حديثٌ فردٌ، لكن اصطلاحهم لكلمة فرد قليلٌ جدًّا، إلا في مقام الحكم على راوٍ ما تفرَّد بهذا الحديث، فهنا يقصدون به الإعلام، أي

أن هذا الراوي لم يتابَع على هذا الحديث، لم يشاركه أحدٌ في رواية هذا الحديث، ويقصدون بذلك تعليل الحديث.

الشيخ هنا يقول: الأول يسمى الفرد المطلق، مثاله: حديث النية الذي تقدَّم قبل قليلٍ، فردٌ مطلقٌ، لكن ماذا يسميه المحدثون؟ أو استعمالهم الأكثر. يسمونه غريبًا.

يقول: أو لا، يعني إذا كانت الغرابة ليست في أصل السند، ماذا تسمى؟ تسمى غرابةً نسبيةً، يعني عندنا غرابةٌ مطلقةٌ، مثل حديث النية، وعندنا غرابةٌ نسبيةٌ، ما معنى غرابة نسبية؟ أي أن الحديث يستغرب فقط من أحد الطرق، وليس من بقية الطرق، أمثل لذلك بمثال: روى الإمام البخاري ومسلم من حديث عائشة -رضي الله عنها- أن النبي -صلى الله عليه وسلم- كان إذا صلى ركعتي الفجر، أي النافلة وليست الصلاة، اضطجع على شقه الأيمن، أو قالت: اضطجع، هذا الحديث متفقٌ على صحته من حديث عائشة، جاء بعض الرواة كما رواه الترمذي وغيره، فرووه من حديث الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة أن النبي -صلى الله عليه وسلم- قال: «إذا صلى أحدكم ركعتي الفجر، فليضطجع على شقه الأيمن»، ما الفرق بين هذا الحديث والأول؟ الأول فعلٌ، حكاية فعلٍ، عائشة -رضي الله عنها- تحكي فعلًا، وهو اضطجاعه، بينما حديث أبي هريرة قولٌ.

ماذا قال الترمذي لما روى هذا الحديث؟ قال: هذا حديثٌ غريبٌ من حديث أبي هريرة، إذن مستغربٌ من حديث أبي هريرة فقط، لكن من حديث عائشة،

ولذلك قال: وقد روت عائشة -رضي الله عنها- هذا الحديث فقالت: كان النبي -صلى الله عليه وسلم- إذا طلع الفجر صلى ركعتين ثم اضطجع، فكأنه يقول لك: يا طالب العلم المحفوظ والمعروف والثابت في هذا الحديث هو ما حُكي من فعله -صلى الله عليه وسلم-، أما الذي رواه الرواة، أو بعض الرواة من قوله وأمره، فإنه غريبٌ، يشير بهذا إلى تضعيف حديث الأمر بالاضطجاع، ولهذا لما غفل بعض العلماء عن هذه العلة، قال: يجب أخذًا بقاعدة أن الأمر يدل على الوجوب، قال: يجب على من صلى ركعتي الفجر أن يضطجع على شقه الأيمن، بينما الحديث ضعيفٌ لا يثبت، وإنما الصحيح: أنه -صلى الله عليه وسلم- كان إذا طلع الفجر صلى ركعتين ثم اضطجع.

فماذا يقول العلماء عن الحديث الأول اللفظي؟ غريبٌ من حديث أبي هريرة، يعني أصل الحديث ثابتٌ، ما فيه إشكالٌ، لكن نستغربه من حديث أبي هريرة.

أضرب مثالًا آخر: روى الشيخان من حديث أبي هريرة وجابر -رضي الله عنهما- وابن عمر وغيرهم، أن النبي -صلى الله عليه وسلم- قال: «إن المؤمن يأكل في معيٍ واحدٍ، وإن الكافر يأكل في سبعة أمعاءٍ»، هذا حديثٌ رواه أكثر من صحابيٍّ، وكلها في الصحيحين، روى بعض الرواة هذا الحديث من حديث أبي موسى الأشعري، فأخطأ بعض الرواة كما نص على ذلك البخاري فيما نقله الترمذي عنه، فجعله من حديث أبي موسى، «إن المؤمن يأكل في معيٍ واحدٍ، وإن الكافر يأكل في سبعة أمعاء».

قـال الترمـذي -رحمـه الله: هـذا حـديثٌ غريـبٌ مـن حـديث أبي موسـى، تلاحظون التقييد؟ الغرابة وقعت في حديث أبي موسى، لكن الحديث معروفٌ ومحفوظٌ من حديث ابن عمر، وأبي هريرة، وجابر وغيرهم.

إذن هذا الذي يسمى الغرابة النسبية، ولذلك انظر الحافظ ماذا قال، ويقل إطلاق الفرد عليه، يعني وأنت تقرأ يا طالب العلم في كتب المحدثين، قليلٌ جدًّا أن تجد العالم يقول: هذا حديثٌ فردٌ من حديث أبي موسى مثلًا، أو نحو هذه العبارات، وإنما تجد غريبٌ من حديث أبي موسى.

وهنا قد يقول قائلٌ: هل الذين تفردوا بهذا الحديث الصحابة، أليس الصحابة عـدولًا وثقـاتٍ وكـذا؟ نقـول: ليسـت المشـكلة في الصـحابي، المشـكلة في الـراوي الأدنى، الـذي أخطـأ ونسـب هـذا الحـديث للصـحابي، فالخطـأ لـيس مـن حـديث الراوي، ليس الراوي نفس الصحابي، لا، الخطأ من الراوي الأدنى، تمامًا لو تناقل اثنان فتوى عن الشيخ ابن باز -رحمه الله- مثلًا، واحدٌ منهم نقل الفتوى خطًا، وهو يقول: قال ابن باز، فلما عرضت هذه الفتوى على كبار طلابه وتلاميذه، قالوا: هذه الفتوى خطأ، هل المخطئ ابن باز أم الناقل؟ الناقل، تمامًا نحن حينما نقول: هذه الفتوى التي قيلت عن ابن باز خطأٌ، فنحن لا نُخطِّئ ابن باز، وإنما نخطئ الناقل لها، هنا نحن في علم الحديث، لا يخطئ الأئمة الصحابة، هم ليسوا معصومين، لكنهم يدرسون الأحاديث دراسةً جيدةً، فينظرون ما أخطأ فيه هذا الراوي وذاك، وعندهم قواعد وضوابط في القبول والرد، يعني ليست المسألة عبثًا

كما يتصور بعض الناس أو تشهي، لا، وسيتبين لنا -إن شاء الله- من خلال دراسة هذا المتن هذا الأمر بوضوحٍ.

أرجو أن تكون هذه النقطة واضحةً؛ لأن كذا مرةٍ لما أتحدث عن هذه النقطة، يذهب بعض الناس إلى أن المخطئ من؟ أو يظنون كيف غريبٌ من حديث موسى؟ أبو موسى أخطأ على الرسول؟ لا، الصحابة -رضي الله عنهم- أورع الأمة من أن ينقلوا حديثًا لم يتثبتوا فيه، لكن يكون الخطأ من الراوي الأدنى، قد يكون الخطأ من تابعيٍّ، وقد يكون الخطأ من تابع تابعيٍّ، أو من دونه، والغالب أن الخطأ أو الوهم يأتي من الطبقات الدنيا، يعني كلما نزلت درجةً فيكون نسبة الخطأ أكبر وأكثر، هذه نقطةٌ تتعلق بموضوع الغريب.

هنا تلخيصٌ لهذه الشجرة لموضوع الغريب، والآحاد، لننتقل بعد ذلك إلى النقطة الأخرى، لكن قبل أن ننتقل... تفضل يا أخي الكريم.

{يا شيخ الغريب، أو الغرابة، أليست من صفة الضعف عند أهل الحديث؟}.

جميل، هذا سؤالٌ جيدٌ، هو الآن يسأل عن الغرابة، يقول: أليست وصفًا أو اشتهر عند الأئمة التحذير من الغرائب، وإياكم وهذه الغرائب، واتقوا هذه الغرائب، فنقول: كلامك أو سؤالك وجيهٌ، كثير من هذه الغرائب التي هي تفرداتٌ، كثيرٌ منها يقع فيه الضعف، لكن لا يعني أن جميعها كذلك، ولهذا الحافظ في كلامه السابق، قال: وفيها المقبول والمردود لتوقف الاستدلال بها على معرفة أحوال رواتها.

وهنا نقطةٌ مهمةٌ ما أدري نحتاج أن نتوقف عندها، وهي قضية المقبول والمردود، ونحن في عصرٍ الآن فيه انفتاحٌ، وهناك بعض أعداء السنة يرمونها بشبهٍ، الذي ليس عنده دليلٌ أو بينةٌ، قد يتوقف ويظن أن هذه الشُّبه قويةٌ أو صحيحةٌ وكذا، ونقول: لا، هي شبهةٌ كما قال الأول: شبهٌ تتهاوى أمام العلم الصحيح، والعلم المحرر والمضبوط بالقواعد.

المقبول حينما يذكره العلماء فإنهم يذكرون أنه ما غلب على الظن أو تيقنًا صحته، بناءً على دراسة الطرق، ودراسة أحوال الرواة، ومعرفة الاتصال والانقطاع، وهناك ضوابط دقيقةٌ جدًّا جدًّا، والمردود هو ما ترجح عندنا خطأ الراوي فيه، أو تيقناه، نتيقنه حينما يكون الراوي كذابًا، حينما يكون الراوي متروكًا، لكن لو يأتينا راوٍ فيه ضعفٌ، فنحن هنا نرجح غلبة الظن بأن هذا الراوي لم يضبط، فنتوقف ولا نقبله، حتى يأتي عندنا من الأدلة والقرائن ما يبين لنا أن هذا الراوي ضبط هذا الحديث؛ لأن الرواة ليسوا في العدالة سواء، الضعاف ليسوا بالضرورة أنهم يتعمدون الخطأ، لكنهم يقع منهم الخطأ بسبب ضعف حديثهم، بسبب عدم إتقانهم، بسبب العبث في صحفهم ونحو ذلك، ولذلك كان للأئمة رصدٌ عجيبٌ جدًّا جدًّا يا إخوان، ولولا أن المقام لا يحتمل هذا من جهة الزمن، لذكرت لكم نماذج عجيبةً جدًّا في قضية الضبط والدقة، لكن لا بأس أن نشير إلى بعض النماذج التي تؤكد على هذا المعنى، لكن قبل أن أذكر بعض الأمثلة، فقد نلخص موضوع المقبول والمردود.

ما معنى المقبول والمردود الذي أشار له الحافظ؟

المقبول -كما قلنا: ما ترجح صدق المخبر به، بغلة الظن، أو باليقين، والمردود: ما ترجح عندنا خطأه، ولا نقول كذبه، لماذا؟ لأن الغالب على الرواة سلامتهم من تهمة الكذب، الوضاعون معروفون، ومرصودون ولله الحمد، لكن الرواة ليسوا على درجةٍ واحدةٍ في الضبط، فهذا قد يروي بسندٍ منقطعٍ، قد يروي ولم يضبط، وعرفنا أنه لم يضبط؛ لأن الثقات أتوا به على وجهه الصحيح، ولهذا الأئمة كيف يعرفون أن هذا ضابطٌ وغير ضابطٍ؟ بمقارنة مروياتهم مع الثقات المتقنين المتثبتين.

وأنت في واقع الحال لا يمكن أن تسير حياتك إلا بهذا، بمعنى أنك تتعامل بغلبة الظن في حياتك، يعني حينما يأتيك طالب علمٍ تثق به، ويخبرك بخبرٍ، هل يستحيل عقلًا أنه يكذب؟ لا، لكنك تتعامل بغلبة الظن، أن هذا عُرف من حاله وديانته وعلمه وفضله أنه لا يكذب، ولا يتعمد الخطأ، ولذلك تقع عندك الطمأنينة بقبول خبره لهذا السبب، يعني لو أخبرك واحدٌ من أهل العلم، من العلماء بخبرٍ ما، أو أفتاك بفتوى معينةٍ، أنت بحكم معرفتك لديانته، وعلمه، وفضله، هل يقع في قلبك أن هذا يكذب على الله؟ مع أنه غير معصومٍ من جهة العصمة، وعقلًا قد يتعمد، لكن العقل لا مدخل له هنا في قضية تقييمٍ، أو إدخال الاحتمالات، وإلا ما بقي لنا حديثٌ واحدٌ، فلو أدخلنا الاحتمالات العقلية، لقلنا: كل حديثٍ يمكن أنه خطأٌ، ولو أدخلنا الاحتمالات العقلية، لقلنا: إن كل حديثٍ ضعيفٍ أو موضوعٍ يمكن أن يكون صحيحًا، ولهذا العلماء اجتهدوا وبالغوا في الدقة والاجتهاد في ضبط المرويات بهذه القواعد والضوابط،

التي أنا أقول وبكل ثقةٍ كما سبق: لا يوجد أدق منها على وجه الأرض أبدًا، ومن تعمق في هذا التخصص، أدرك هذا بسهولةٍ وبيقينٍ.

مثلًا أحد الرواة، اسمه سفيان بن وكيع، كان له ورَّاقٌ، يعني إنسانٌ يكتب له حديثه، نصحه أبو حاتم، أو ابن نعيم، وقالوا له: يا سفيان بن وكيع، انتبه، عندك ورَّاقٌ يُدخل عليك، يعني لنفترض أن هذا هو كتاب هذا المحدِّث، تعرفون ما فيه تجليدٌ ولا شيءٌ، كلها كتب على مخطوطات وورقٍ، فقال: ندخل في حديثك ما ليس منه، الإدخال ليس معناه أن يأتي ورقةً، لا، إنما يأتي إلى الكتاب هذا، ويضيف عليه حديثًا، حديثين من هنا وهناك، ثم يأتي سفيان لغفلته عن هذه النقطة، ويروي هذه الأحاديث على أنها من حديثه، والواقع أن الذي أدخلها ورَّاقه، وإلا هو في الأصل لا بأس به، سفيان بن وكيع لا بأس به، فلم يستمع لنصيحة هؤلاء الأئمة، الذين عرفوا هذه النقطة، وهو لم ينتبه لها، لاحظوا، هو صاحب الكتاب، ولم ينتبه، لكن بثاقب نظرهم، وسعة حفظهم، عرفوا أن هذا الورَّاق أدخل على سفيان حديثًا ليس من حديثه؛ لأنهم هم عرفوا سفيان، ورأوه، وعرفوا حديثه، وضبطوا ماذا يقول، فوجدوا أن هناك أحاديث ليست على بابة حديث سفيان، وليست من طريقة حديث سفيان، فمن أين أتى الخلل؟ فتشوا وجدوا أن هذا الورَّاق هو الذي يُدخلها، فقالوا: انتبه يا سفيان، فلم يستمع إلى نصيحتهم فضعفوه.

هشيم بن بشير الواسطي، أحد الأئمة، وهو من شيوخ الإمام أحمد الكبار، حضر مرةً في مجلس الزهري، واستمع إلى الأحاديث، وكتب جملةً من الأوراق،

فخرج إلى السوق، وهو في طريقه لقيه أحدهم، فهبت هواء فطارت بأوراق الحديث الذي كتبها مع شيخه الزهري، ولم يكن بعد ضبطها وأتقنها، فبدأ يحدِّث عن الزهري فصار يهم في حديثه، كيف عرفوا أنه يهم؟ عرضوه على أحاديث الثقات، من حديث الزهري، كمالك، وسفيان بن عيينة، وشعيب بن أبي حمزة، ويونس، وخالد، وغيرهم من هؤلاء الحفاظ الكبار، وجدوا أنه يهم، سبحان الله، ما هذا الجهد، ما هذا التدقيق، رجلٌ يمشي في الطريق ثم تطير أوراقه، فيعرفون أن سبب الخلل هو هذا، وهذا لاشك الأمثلة، وهناك عشراتٌ بل مئات الأمثلة، تزيد الإنسان طمأنينةً ويقينًا بحفظ الله -عزَّ وجلَّ- لدينه.

ننتقل إلى النقطة الثانية في كلام الحافظ -رحمه الله-، حينما قال: ثم الغرابة إما أن تكون في أصل السند أو لا، قال: فالأول الفرد المطلق، وهو ما كانت الغرابة في أصل سنده، أي ما يتفرد بروايته شخصٍ واحدٌ في أصل سنده.

الحافظ ابن حجر -رحمه الله- قسَّم الغريب إلى هذه الأنواع، الغريب المطلق، وهو الذي تكون غرابته في أصل السند، بمعنى يبدأ التفرد من الصحابي فمن دونه، والنوع الثاني هو الغريب النسبي، والذي تقع الغرابة فيه بالنسبة لحديثٍ معينٍ، وليس للحديث كله بإطلاقٍ، كما مثلنا قبل قليلٍ بحديث عائشة وأبي هريرة في ركعتي الفجر، وكما مثلنا بحديث أبي موسى مع بقية الصحابة الثلاثة، في قضية الأكل من معيٍ واحدٍ.

قضية الغرابة أشار الأخ الكريم في سؤاله، تدل على الضعف، قلنا: الغرائب يكثر فيها الضعف، لكن ليست كلها كذلك، وسبب كثرة الضعف فيها، هو

وجود هذا التفرد في أحد الطبقات، وإذا كان المتفرد ممن يضعف حديثه، أو في حديثه وهمٌ، فلا يكاد يسلم هذا النوع من الرواة من وهمٍ.

هنا فقط نعرض حديث عمر بن الخطاب -رضي الله عنه- الذي مثلنا به قبل قليلٍ؛ ليتصور الإخوة كيف وقع التفرد في أربع طبقاتٍ، الطبقة الأولى عندنا هي عمر بن الخطاب، الذي يروي الحديث، ثم تلميذه علقمة بن وقاصٍ الليثي، ثم تلميذه محمد بن إبراهيم التيمي، ثم تلميذه يحيى بن سعيدٍ، كل هؤلاء لم يشاركهم أحدٌ في رواية هذا الحديث، فوقع التفرد في أربع طبقاتٍ من طبقات الإسناد.

الحافظ -رحمه الله- في تعليقه على هذه الجملة لما قال: والثاني الغريب النسبي، ويقل إطلاق الفردية عليه، إنما أشار إلى نقطةٍ مهمةٍ -كما قلنا- حتى يتبين طالب العلم في قراءته لهذه الكتب، أن هذه المصطلحات يجب أن تعرف إذا مرت عليك ماذا يريد بها العلماء، يعني وأنت تقرأ مع وجود كلمة الفرد المطلق، أو الفرد النسبي، الغريب، أو الغريب النسبي، لن تجد كلمة النسبي في كلام الأئمة، لكنك تجدها في تصرفهم، فإذا قالوا: الغريب وسكتوا، فالأصل أنهم يريدون بذلك الغرابة المطلقة، إذا قالوا غريب ولم يقيدوا، فالغالب أنهم يريدون بذلك الغرابة المطلقة، وإذا قالوا: غريبٌ من هذا الوجه، أو غريبٌ من حديث فلانٍ، يقصدون به الغرابة النسبية على ما مثلنا به آنفًا.

لكن السؤال الأهم هنا: كيف نعرف أن مراد الإمام أنه أراد المطلق أو النسبي؟

الجواب: هو ما ذكرناه لكم قبل قليلٍ.

وهنا لدينا مثالٌ آخر، نوضح به مسألة الغريب النسبي، الغرابة النسبية أن تقع الغرابة في أثناء السند، وليس في أصله، يرويه أكثر من راوٍ في أصل سنده، ثم ينفرد بروايته واحدٌ عن أولئك الرواة، مثلنا بحديث أبي موسى في أكل المعي، وفي حديث عائشة، وهذا مثالٌ ثالثٌ، لكنه في طبقة التابعين، وليس في طبقة الصحابة، فلاحظوا الحديث الذي مثَّل به الحافظ ابن حجر -رحمه الله-، يقول: مثال حديث الفرد النسبي، هو حديث مالك عن الزهري، عن أنس -رضي الله عنه-، أن النبي -صلى الله عليه وسلم- دخل مكة وعلى رأسه المغفر، الحديث في الصحيحين، لكن ماذا يقول الإمام الترمذي؟ لا نعرف كبير أحدٍ رواه غير مالك عن الزهري، يقصد بذلك لفظة المغفر.

الآن الحديث معروفٌ عن الزهري، مشهورٌ جدًّا عن الزهري، يعني الزهري وهو أحد الأئمة، هو الآن مدار الحديث على الزهري، يرويه عن أنس، الزهري رواه عنه جماعة من الرواة، تلاميذ كُثر، منهم الإمام مالك -رحمه الله تعالى.

يقول الترمذي: لا نعرف كبير أحدٍ، الآن السياق يدلنا على غرابةٍ مطلقةٍ أو نسبيةٍ؟ غرابةٍ نسبيةٍ؛ لأن الحديث الآن هو تفرد بالنسبة لراوٍ من الرواة، وليس تفردًا مطلقًا، يعني كأنه يقول لك الترمذي: يا طالب العلم، الحديث معروفٌ عن الزهري، لكن لفظة المغفر، التي رواها مالك عن الزهري، لا نعلم أحدًا رواها غيره، فهو يشير إلى أن الحديث غريبٌ من حديث مالك عن الزهري، بلفظة المغفر، لكن أصل الحديث عن الزهري رواه عددٌ كبيرٌ من تلاميذ الزهري.

ما سبب تسمية الغريب النسبي بهذا السبب؟

قلنا: للتفريق بينه وبين الغريب المطلق، وذلك لأن الغرابة النسبية وقعت بالنسبة لراوٍ معينٍ، وليس راويًا مطلقًا، مثل حديث أبي موسى تقدم، وحديث أبي هريرة، وحديث الزهري في طبقة التابعين.

الآن ينتقل الحافظ ابن حجر -رحمه الله- إلى ما يمكن أن نسميه العمود الفقري لعلم المصطلح، وهو تعريف الحديث الصحيح.

الآن هو لما تكلم على الغريب وأقسامه ونحو ذلك، والأمثلة التي ذكرها -رحمه الله-، انتقل إلى ما يمكن أن نسميه نحن بالميزان، أو بالعمود الفقري لعلم المصطلح، وهو تعريف الحديث الصحيح، وأقول لكم: يا إخوة يا أخوات، إن الأئمة -رحمة الله عليهم- منذ عهد الصحابة -رضوان الله عليهم- إلى عصر تدوين السنة، وإلى عصرنا هذا، كانت جهودهم كلها في السفر، في السماع، في البحث عن الاتصال والانقطاع إلى آخره، كلها من أجل الوصول إلى هذا التعريف، لا أقصد من حيث تحريره لفظيًّا، وإنما من أجل الوصول إلى هذه الثمرة، وهو البحث عن صحة الحديث من ضعفه، والمحدثون يبدءون بتعريف الصحيح دون غيره من الأنواع، لأنه هو الغاية، فهم مثلًا حينما يُروى عن النبي -صلى الله عليه وسلم- أي كلامٍ، فهم يذهبون ويتأكدون من انطباق هذه الشروط الخمسة التي سنتكلم عنها الآن، وهذا يقودنا إلى نقطةٍ مهمةٍ لها يعني فهمها جيدًا له أثرٌ في التعامل مع ما يردنا من السيل الهادر، سواءً عبر وسائل التواصل، أو في الرسائل إلى آخرها، هل هذا الحديث قاله الرسول -صلى الله عليه وسلم- أو لا؟

أود أن يفهم الإخوة الكرام والأخوات، أن الأصل أن الحديث لم يثبت عن النبي -صلى الله عليه وسلم-، هذا الأصل، ونحن كما نتعامل مع الناس في أن الأصل أنه لا يثبت شيءٌ يُنسب إليهم إلا بعد التثبت، فكيف بالنبي -عليه الصلاة والسلام؟

المشكلة ما هي يا إخوان في التعامل مع هذه القضية؟ أن صار كثيرٌ من الناس لحبه للخير بمجرد ما يجد قبل هذا الحديث، ولو كان ضعيفًا أو ضعيفًا جدًّا أو مكذوبًا، قال رسول الله -صلى الله عليه وسلم- يظن أن أصله ثابتٌ، لكن يتأكد، هل أحدٌ ضعفه أو لا، وهل هذا المسلك صوابٌ؟ لا ليس بصوابٍ، ما الصواب إذن؟ الصواب الأصل ألا تنسب إلى أحد فضلًا عن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- الذي يترتب على نسبة القول له تشريعٌ، هو مشرعٌ -عليه الصلاة والسلام-، الأصل أنه لم يثبت، هذه نقطةٌ تمسكوا بها جيدًا.

لنعد إلى حديث الشيخ، أو التعريف، قال: وخبر الآحاد، الآحاد كم نوعٍ؟ ثلاثةٌ، المشهور، والعزيز، والغريب، كلها تندرج تحت هذا التعريف، ما هو التعريف؟

قال: بنقل عدلٍ، تام الضبط، متصل السند، غير معللٍ، ولا شاذٍ، هو الصحيح لذاته.

هذه شروطٌ خمسةٌ، يمكن أن نقول باطمئنانٍ، إن المحدثين أجمعوا على أهمية ثبوتها وتحققها؛ حتى يوصف الحديث أو السند بأنه صحيحٌ.

ما المراد بكل كلمةٍ من هذه الشروط؟ وما المقصود بها؟

العدالة حينما يتكلم عليها أهل العلم، فإنهم يقصدون بها العدالة الظاهرة، وهي ملكةٌ تحمل الإنسان على ملازمة التقوى، وتجنب خوارم المروءة.

التقوى موضعها في القلب، لكن لابد أن يظهر أثرها على الجوارح، ولهذا نحن في الدنيا سواءً في باب الرواية، أو في باب الشهادة، عند المحاكم والقضاة ونحو ذلك، ليس لنا إلا الظاهر، لكن في مقام المحدثين، حينما يتكلمون عن العدالة، يقصدون بها هذين الأمرين: ملازمة التقوى، يكون رجلًا ديِّنًا، يعني عنده ديانةٌ تمنعه من التعمد ونحو ذلك، والأمر الثاني: أن يكون ملازمًا لخوارم المروءة.

ما المقصود بخوارم المروءة؟

أي التي إذا فعلها الإنسان في مجتمعه فإن هذه تقدح فيه، ولو لم تكن حرامًا، مثاله: في بيئتنا نحن مثلًا في نجد على سبيل المثال بل في أكثر الجزيرة، ربما يكون لو صار الإنسان العاقل حاسر الرأس، لا شماغ ولا طاقية، أو إنسانٌ من ذوي الهيئات والجاه يمشي في الشارع أو يأتي إلى المسجد بثياب النوم، قميص النوم، هل هذا حرامٌ؟ ليس بحرامٍ، لكنه مخالفٌ للمروءة، ومخالفٌ لسمت البلد الذي فيه الإنسان، والأعراف تتفاوت بتفاوت البلدان، قد يأتي في بلدٍ من البلدان لو مشى على العالم حاسر الرأس ليس عنده مشكلةٌ، كما هو الحال في المغرب العربي مثلًا أو في بلاد مصر مثلًا، لا يوجد حرجٌ عندهم في العرف أن يسير العالم حاسر الرأس، وقد نبه على هذا الشرط في كلامه على أثر العُرف وكذا، وقال: إن حسر الرأس عندنا في المغرب وفي الأندلس قد لا يكون معيبًا لو وقع

من ذوي الهيئات، بينما لو وقع في المشرق، تقصد بلاد الشام ومصر والحجاز والجزيرة العربية، قد يكون معيبًا جدًّا، فإذن العرف يراعي فيه أحوال أهل البلد.

لماذا المحدثون يذكرون هذه النقطة؟ لأن التزامها دليلٌ على عقل الإنسان، والسنة أن يلزم الإنسان عرف البلد فيما لا يخالف الشريعة، ولهذا النبي -عليه الصلاة والسلام- لم يأت بألبسةٍ جديدةٍ مثلًا، قال للناس لا تلبسوا إزارًا ولا رداءً؛ لأن هذا عرفٌ لا يخالف الشرع، لكن نهاهم عن الإسبال مثلًا، نهاهم عن اللبس المعصفر، نهاهم عن أنواعٍ معينةٍ من الألبسة، والصحابة لما دخل الناس في دين الله أفواجًا، وجاء المغاربة، وجاء الناس من بلدانٍ شتى، كان منهم من يأتي وهو لابسٌ للبرنس، ومنهم من يكون لابسًا ألبسةً معينةً، فلم يكونوا ينهون عن شيءٍ إلا إذا كان مخالفًا للشريعة في صورةٍ معينةٍ.

إذن ملازمة التقوى تدل على عقل الإنسان، وتؤدته وأناته ورزانته، هذا فيما يتعلق بالعدالة، ملازمة التقوى، وعليه فلو وقع الإنسان في مفسقاتٍ متفقٍ عليها، وليست من الأشياء التي يدخلها الاجتهاد، مثاله: ما يأتي أحدٌ ويفسق إنسانًا في مسألة اختلف فيها الفقهاء، والاختلاف فيها مما يسوغ فيها الاجتهاد، يعني مثلًا: في مسألة الأكل من لحم الإبل، معروفٌ خلاف أهل العلم ، منهم من يرى أن أكل لحم الإبل ينقض ومنهم من يرى أنه لا ينقض، ما يأتي إنسانٌ ويقول -ولنفترض مثلًا- أن أخانا الكريم يتبنى أن أكل لحم الإبل لا ينقض الوضوء، فهل يسوغ لي أن أقول والله رأيت أخانا الكريم يصلي بدون وضوءٍ؟ لا، لا يجوز لأنه يرى أن مسألة الوضوء من لحم الإبل لا ينقض، كوني أنا أخالفه لا

يوجد إشكالٌ، لكن لا يجوز أن أقول له أنه صلى من غير وضوءٍ؛ لأنه لا يرى أن أكل لحم الإبل ناقضًا أصلًا.

لو كان يرى أن لحم الإبل ينقض الوضوء، وصلى بدون وضوءٍ، هنا يكون الفسق؛ لأنه صلى بدون وضوءٍ، وقد فعل محرَّمًا متفق عليه وهو الصلاة بغير وضوءٍ.

إذن المفسقات التي تؤثر وتقدح في عدالة الراوي، تكون من الأشياء التي لا مدخل فيها للاجتهاد؛ لأن هناك مسائل قد يرى فيها هذا العالم أنها واجبةٌ، والعالم الآخر يرى أنها مستحبةٌ، الثاني يرى أنها حرامٌ والعالم الآخر يرى أنها مكروهةٌ، وليست داخلةً في حيز الحرام، فيراعى هذا عندما يمر بك في ترجمة رواية من الرواة، أن محدثًا قدح في أحد المحدثين لأنه فعل كذا، فينظر ما مذهب هذا الراوي الفقهي، هل هو ممن يرى جواز هذا الفعل، فلا يقدح به، هل له تأويلٌ شرعيٌّ أم لا، لأنك لو أردت أن تحاكم الناس إلى مذهبٍ واحدٍ لم يبق لك إلا عددٌ قليلٌ جدًّا من الرواة، هذه نقطةٌ مما تتعلق بالعدالة.

بالنسبة للشرط الثاني: وهو تمام الضبط.

تمام الضبط أو الضبط عند المحدثين نوعان: ضبط صدرٍ، وضبط كتابٍ، ضبط الصدر ضابطه أن يؤدي المحدث حديثه عند التحديث كما سمعه تمامًا، بألفاظه ولا يغيِّر، وبسنده أيضًا، وضبط الكتاب: هو أن يحفظ كتابه الذي دوَّن فيه مروياته عن شيوخه، ويؤديها عند التحديث كما كتبها، ولهذا أُتي عددٌ من الرواة من هذه الجهات من أحد الضبطين، وكثيرٌ من الرواة ضُعِّفت أحاديثهم

بسبب الخلل الذي وقع في أحد الضبطين، ومن النماذج التي سبق ذكرها قبل قليلٍ.

سفيان بن وكيع -مثلًا- كان عنده كتاب -كما قلنا- لكنه ضعف الاحتجاج بحديثه، لماذا؟ لأنه لم يتقن ولم يحفظ كتابه، كان الوراق يضيف عليه أحاديث ليست منه، فضعف الاحتجاج به.

ضبط الصدر وهو أن يؤدي الراوي عند التحديث حديثه كما سمعه دون إخلالٍ، طبعًا الخلاف اليسير بالحروف، سيأتي معنا حكم الرواية بالمعنى -إن شاء الله تعالى- في درسٍ قادمٍ، لكن الاختلاف اليسير الذي لا يؤدي إلى اختلافٍ في المعنى، هذا من جهة المتن، لا يضر، إنما الذي يضر لو أحدث خللًا في الإسناد، فوصل مرسلًا، أو أرسل موصولًا، أو وقف مرفوعًا، أو رفع موقوفًا، هذا هو الذي يؤثر، أو أثبت اتصالًا في موضع انقطاعٍ، هذا من القوادح في حفظه وضبطه.

إذن هذان نوعان: ضبط صدرٍ، وضبط كتابٍ، بحيث يؤدي المحدث فيهما حديثه كما سمعه أو كما كتبه، والمحدثون -رحمة الله عليهم- الثقات، المتقنين، نظرًا لخوفهم من -كما يقولون- الصدر يخون والحفظ يخون، نظرًا لخوفهم من هذا تجد كثيرًا منهم إذا أراد أن يحدث أتى بكتابه، وإن كان متقنًا حافظًا، مثل ما وقع للإمام أحمد -رحمه الله-، جاءه أحمد بن صالح المصري أحد الأئمة إلى بغداد، يقول ابنه عبد الله: فترك أبي جميع النوافل واقتصر على الفرائض؛ من أجل أن يذاكر أحمد بن صالح المصري في أبواب العلم، كيف يذاكره؟ يقول: ما لديك

يا أحمد في أحاديث الأنبياء -مثلًا؟ يقول: عندي حديث كذا وحديث كذا، وأنت يا أبا عبد الله ماذا لديك؟ يقول: عندي حديث كذا، عندي حديث كذا، فيفرح أحد المحدثين إذا أتى بحديثٍ غريبٍ على الطرف الثاني، فسمع منه مرةً أحمد بن صالح المصري، سمع من الإمام أحمد حديثًا، قال: هذا لا أعرفه فحدثني به يا أحمد، الآن لحظة، فذهب أحمد وأتى بالكتاب، وقال له: اسمع، لماذا؟ خشية أن يقع منهم خطأٌ في أداء الحديث، لكن باب المذاكرة، يرونه واسعًا؛ لأن المسألة استذكار وليست تحديثًا.

ابن أبي شيبة، أحد الحفاظ الكبار، توفي سنة مائتين وخمس وثلاثين، صاحب المصنف، هو كوفيٌّ، جاء مرةً إلى بغداد، وطلاب الحديث مجتمعون في الرحبة، فأراد أن يحدث من حفظه، فلما حدث بالحديث الأول، وإذا الجمع كبيرٌ، أو الثاني، خشي أن يخطئ، فقال: هذه بغداد، يعني لو أخطأت فيها ممكن أن يُحكم عليَّ بالإعدام -إن صحت العبارة- في الرواية، فماذا قال: يا غلام، هات الكتاب، أريد أن أحدث من كتابي، حتى لا يقع منه وهمٌ أو خطأٌ.

إلى هنا أيها الإخوة والأخوات، قبل أن ننتهي ونختم درسنا هذه الليلة، نلخص فقط ما تقدم في درسنا في دقيقةٍ واحدةٍ -إن شاء الله تعالى-، تقدم معنا أن الغريب يطلق على نوعين: غريبٌ مطلقٌ، وهو ما وقعت الغرابة فيه في أصل السند، وسمي بأنه غريبٌ مطلقٌ؛ لأن الغرابة تعود إلى حديثٍ واحدٍ فقط في أصل السند، الثاني: الغرابة النسبية، وهي التي وقعت الغرابة فيها بالنسبة لحديثٍ آخر، أو لحديثٍ معينٍ.

النقطة الثانية: قلنا إن أحاديث الآحاد فيها المقبول والمردود، وقلنا: إن المردود ما ترجح صدق المخبر به، والمردود ما ترجح خطأ المخبر به، وأن الحديث الصحيح لذاته، وهو ما اجتمعت فيه الشروط الخمسة، أخذنا منها اثنين، ونكمل البقية -إن شاء الله- في الدرس القادم.

إلى هنا نتوقف عند هذا الحد، ونستودعكم الله أيها الإخوة والأخوات، وإلى أن نلقاكم في الحلقة القادمة، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.